خطر اسرائيل على الاقتصاد اللبناني في حالة رفع المقاطعة

ان اسرائيل تسعى الى الاستغناء رويدا رويدا عن الدعم المالي الضخم الذي تتلقاه من الغرب (اميركا ، المانيا الغربية ، الصهيونية) والذي يبلغ حوالي خمس مواردها والذي بدونه ما كانت قد تمكنت من الوجود والصمود والنمو والغزو . لذلك تسعى جاهدة الى التصدير الى الخارج فتحاول دخول اسواق افريقيا واسيا والى عقد اتفاق مشاركة مع السوق الاوروبية . لكن كل ذلك ضئيل بالنسبة لامكانيات التصدير الى الدول العربية : اذ رأينا ان التصدير الى الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وحدها امن لها ربع صادراتها . لذلك فاسرائيل تسعى وستسعى جاهدة الى اختراق جدار المقاطعة العربية اكثر فاكثر وقد بدأت باختراقه فعلا كما رأينا . وفي هذا المجال فالتهديد للاقتصاد اللبناني واضح في الكثير من فروعه :

أ ــ **في قطاع الخدمات** : ان خدمات النقل هي أهم الخدمات التي تصدرها اسرائيل : فهي تتمتع بأسطول بحري وجوي من الطراز العالمي . وتأتي السياحة في الدرجة الثانية(٤٨)، (سبق لنا وذكرنا « الهجمة » الاسرائيلية على السياحة في لبنان) .

اما بالنسبة للترانزيت فالتهديد واضح ، وقد لوحت اسرائيل مثلا وبشكل علني عن امكانية اعطاء ممر بري للاردن نحو المتوسط . وفي حال رفع المقاطعة فان كامل الترانزيت من الغرب مع الاردن وقسم مهم من الترانزيت مع العراق والخليج والسعودية سيمر عبر موانىء حيفا ويافا واسدود وعسقلان ويترك مرفأ بيروت وشأنه(٤٨). اما في القطاع المالي فستقضي اسرائيل على دور بيروت كمركز لجمع اموال النفط وارسالها الى الغرب وتوظيف قسم ضئيل منها محليا . وستستولي اسرائيل على مركز بيروت المالي لا سيما لان ارتباطها بكبريات المصارف الغربية أقوى بكثير من ارتباط لبنان بها . وبالطبع سيقضي على البقية الباقية من المصارف الوطنية العاملة على الصعيدين الخارجي والداخلي .

ب ــ **القطاع الصناعي** يشكل النشاط الاسرع نموا من حيث صادراته في اسرائيل. لكن الصادرات الصناعية الاسرائيلية الرئيسية : الورق ، الخشب ، الاسمنت ، المعجلات ، غزل القطن ، لم تنم الا قليلا في السنوات الاخيرة بسبب « المنافسة الحادة في السوق العالمي والتي كان بعضها من الدول النامية » ... وقد كان « أهم عامل في نمو تلك الصادرات فكان تشجيعها بوسائل اصطناعية مثل المعاهدات التجارية الثنائية واسعار الصرف المرتفعة .. والاتفاقيات التي تشكل حماية للسوق المحلي » . والصادرات ذات اهمية حيوية بالنسبة لاسرائيل بسبب العجز الضخم والمتنام لميزان مدفوعاتها الذي يبلغ الان حوالي مليار دولار سنويا(٤٩). لذلك وبما ان « الاسواق العربية الاكثر طبيعية لاسرائيل هي الدول العربية »(٥٠) وبما ان امكانية زيادة انتاجها وصادراتها الزراعية هي محدودة بالنهاية بسبب « نضوب الارض الخصبة ومصادر المياه »(٥١)، وبما أن الدول الصناعية تضع قيودا على مستورداتها (السوق الاوروبية المشتركة ، الولايات المتحدة) فالطريق الاسهل بالنسبة لاسرائيل هو غزو الاسواق العربية بسلعها الصناعية .

وفي هذه الاسواق ستنافس الصناعة اللبنانية (التي تشكل ثاني قطاع صناعي من حيث الحجم بعد مصر في المشرق العربي) . والنشاطات الاهم في الصناعة الاسرائيلية بعد صقل الماس هي النسيج ، المواد الغذائية والكيمياء(٥٢). وهذه هي أيضا النشاطات الاهم في الصناعة اللبنانية(٥٣)، وهي توجه ما يفوق عن ٨٥ ٪ من صادراتها في الاقطار العربية(٥٤).